

الرقابية السياسية للبرلمان أقول لك سيدي النائب أنا لا أقول لك كوزير تربية بل كأستاذ قانون أنت مخطئ سيدي النائب.

تعقيب السيد النائب

السيدة النائب الثاني لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والتعقيب للسيد ياسين العياري.

السيد ياسين العياري

سيدي الوزير أنا أيضا أحاول التعامل معك بغض النظر عن شخصك ولو تلاحظ أنا أقول لك سيادتك وليس أنت من باب الاحترام للمؤسسة، كم رهيب من المغالطات مؤسف في إجابتك.

أول شيء القانون يجبرك على الإجابة وبمكنتك القول أن هذا ليس من اختصاصك أو هذا ليس من اختصاصي أو السؤال غير دقيق هذا حقا. هذا أولا.

ثانيا سأذكر بعض الأمثلة فالسؤال الذي أرسلته للتنظيم الهيكلي للوزارة أرسلته لكل الوزراء ولدينا مشكل فالوزراء الذين قاموا بإجابتي بهيكل تنظيمي واضح ومصور لا يعرفون؟ مخطؤون؟ لأنني دقت وأريده، أنك أستاذ قانون دستوري صراحة هذا لا يعني لأن تفسرك للفصل يلزمك لا يلزمني وأنت تعتقد أنه ليس دوري، هذا يلزمك.

سيدي الوزير، العلاقة بيننا كمؤسسات لا يوجد فيها وساطة بل ينظمها القانون والقانون أعطى أدوات وآليات، ومع كل احترامي سيدي الوزير قام بتدريسي أستاذ كان يضع على الإجابة سطرين باللون الأحمر ويقول حشو. أنت لم تجبني ولديك آجال بعشرة أيام وأنت مطالب بإجابة دقيقة، فعندما يكون للمواطن مشكلة ويستفسر يتوجه للنائب وعندما يتوجه للقضاء فهذا لكي يقدم شكوى ويتابعك.

صدقا السيد الوزير انتظرت منك إجابة أفضل من هذه. تقول لي "على مراد الله" لدي موقف منك لا أريد اجابتك أنا وزير وأفعل ما أشاء. تقول لي أن منظمة المرشدين التطبيقيين ليس من ضمن الدور الرقابي لم تجبني عنها.

مشروع الإجازة ماجستير تربية وتعليم ليس من ضمن الدور الرقابي لم تجبني عنه وحتى وضعيات المواطنين مطالب بالإجابة عنها السيد الوزير وتجب، وتتفاعل معهم برغم كل الاختلاف السياسي.

صدقا سيدي الوزير، حتى الأمثلة التي قدمتها وقلت أنك محرج أؤكد لك أنها من ضمن عملي الرقابي وهذا يحدث مع كل الوزراء وأدعوك لفتح الأفاق وترى ما يفعله النواب في بلدان أخرى على أقل من هذا كل مواطن مهم ولما يظلم من مندوب جهوي من حقه أن يلتجأ إلى النائب.

ربما السيد الوزير القانون الدستوري تضلعت فيه في دساتير سابقة لا وجود فيه لنائب أو النائب فيه مجرد ديكور فنحن في عصر جديد، وندعوك في المجلس الوزاري القادم بكل أخوة أن تطرح الموضوع مع زملائك الذين يتفاعلون بإيجابية وجدية، وأريد أن أذكرك أنك بذاتك كنت تجيبني على مواضيع مثل هذه ولم يكن فيها حرج وبالنسبة لمسألة "عركك" أظن أن فيها حساسية، الدستور يقول أن الشعب هو صاحب السلطة يمارسها عبر النواب إذا بالقانون الشعب هو الذي فوضي بالقانون لكي أمارس السلطة وأنت جزء من هذه السلطة أعطيتك الثقة وأسحبت منك وأراقبك

وأعطيتك الميزانية، هنا فلنوضح بعض المفاهيم الدستورية في الدستور الجديد لا بأس في ذلك سبحانه الله يوجد في النهر ما لا يوجد في البحر.

على كل أنا اليوم أدعوك والهدف من السؤال هو أن نترفع عن هذا صحيح أنا ابن الثورة وأنت من منظومة أخرى ولكنني احترمت مقامك واحترمت أنك مؤسسة وترفعت عن كل هذا وأتعامل معك ومع كل الحكومة في إطار عملي. تقول لي أنك قبلت بي في وزارة التربية سنتعرض له في السؤال الثاني. هذا في إطار عملي وأنا لا أتوسط لأحد فكلمها مشاكل مواطنين تنتظر. إذا كانت وزارتك لا تجيب وزارة أخرى في بلد آخر والمواطن معطل فماذا يفعل؟ يذهب للمحكمة ويبقى ثلاث سنوات؟ لا بل يتصل بالنائب وهكذا يعمل النائب في دول أخرى.

كان أملي أن ما عشته ورأيت من عمل نيابي في بلدان أخرى أن أطبقه في تونس. العديد من الوزارات تجاوبت ليس بسهولة لكنها تجاوبت. وزارة التربية لم تكن منهم لذا أدعوك لعلاقتنا واضحة ينظمها القانون وعندما يرد عليك سؤال في تقديرك أنه ليس من اختصاصك فأنت مطالب بالإجابة عليه في عشرة أيام وهذا رأيك، يمكن حينها أن يمر عبر التعقيب أو أزوك لكي ندرس الموضوع لكن هذا بهم المواطنين. أنت تقول سيدي الوزير أن هذا سب وشم لا، فهذا ليس سب أو شتم بل أتعامل معكم كمؤسسة...

طرح السؤال الشفاهي الثاني

من قبل السيد ياسين العياري

السيدة النائب الثاني لرئيس مجلس نواب الشعب

انتهى الوقت ونمر إلى السؤال الثاني تفضل الكلمة لك السيد ياسين العياري.

السيد ياسين العياري

في السؤال الثاني سأتوجه للتونسيين وليس للسيد الوزير في مرحلة أولى. أنا نائب على ألمانيا وحالما عدت إليها وجدت مقاطعة هامبورغ التي فيها قرابة 22 ألف تونسي منذ سنوات بدون معلم عربية وراسلت السيد وزير التربية والسيد وزير الخارجية حول المشكل فاتضح أن المشكل يتمثل في عدم منح الجانب الألماني "فيزا" للمعلمين الذين ترسلهم وزارة التربية لأنهم يتقاضون راتبا قليلا ولا يسمح لهم بالعيش في هامبورغ. فاتصلت بالملكف بالعلاقات الخارجية في مقاطعة هامبورغ وزرته فقال أنه لا يمكن منحهم الفيزا وهذا ما تدفعه لهم الدولة. حاولت معه بكل الطرق وقلت له أن التونسيون لا يمكنهم ترك أبنائهم من دون لغة عربية، وفي غياب المعلم الرسمي يدرسون الأبناء في أماكن غير مراقبة وهذه الأماكن فيها سوريين واللجئين وأصبح هناك اختلاط وأصبح هناك حلال وحرام في عمر مبكر والأمر خطر فأخذت منه تعهدا أنه في انتظار حل المشكل في العمق أنه مستعد أن يعطي استثنائيا الفيزا للمعلمين التونسيين الذين ترسلهم الوزارة ففرحت وأخذت موعدا مع رئيس ديوان وزارة التربية وأعلمته بالموضوع واتفقنا على شيئين:

اتفقنا على إرسال المعلمين إلى ألمانيا للتكوين ثلاث أشهر على الأقل حد أدنى في الألمانية للتعامل مع الجيل الأول والجيل الثاني.

ثانيا عندما تكون قائمة الخمسة أو ست معلمين جاهزة يسلمها لي وأنا أقوم بما يجب القيام به مع وزارة الخارجية ومع مقاطعة

همبورغ للحصول على الفيزا لكي يدرسون الأطفال الذين لم يدرسو العربية لسنوات عديدة.

في صائفة السنة الماضية تلقيت اتصالا مع من يمثل وزير الخارجية لمقاطعة هامبورغ وقال لي أنهم جاهزون مثلما اتفقنا فماذا فعلت وزارتك وسلمني القائمة لكي أعلم السفارة لكي تقوم بالمسائل. خمسة أيام متواصلة: صباح الخير، السيد رئيس الديوان رجاء معك النائب ياسين العياري أحتاج لهذا وذلك اتصل بي. اليوم الأول والثاني الثالث الرابع الخامس وفي نفس الوقت أتلقي اتصالات فماذا سأقول للألمان؟ هل أقول له أن رئيس الديوان لا يريد مقابلة النائب أو حل الإشكال؟

سأكون صريحا سيدي الوزير إلى درجة حل المشكل نهائيا، ورد على اتصال من أحد الأشخاص في ديوانكم قال لي لن يحدث شيء في مسألة همبورغ لأسباب لا علاقة لها بالمعلمين ولا بالمناظرة ولا بالفيزا. حدث الكثير من الاتصالات ما معنى أن يبقىوا من دون معلم لسنوات طويلة ثم يأت نائب شاب معارض في شهرين ويحل الإشكال وهكذا ستعرض للوم والقنصلية والوزارة ماذا كانوا يفعلون إلى جانب النواب فلنبقى الأمر على حاله لكي لا يحل. أنا استغربت. يا أخي فلنقم بالسياسة وأتكلم بصراحة ولكل شخص حسابات ولكن ليس على حساب التونسيين والله أقسم لو كان هناك حلا أقول لك تبناه والحكومة الرشيدة الجيدة حينها وجدت الحل.

ماذا يحدث اليوم؟ هل هناك معلمين لغة عربية في هامبورغ؟ لا. اتصلت حتى بزميلكم في الحكومة السيد رضوان العياري لكي يتوسط لأن هدفي في الأخير هو تمكينهم من معلمين ولكنها جريمة في حق مواطنين تونسيين 22 ألف لا بد أن يدرسو العربية والعائق الذي كان موجودا قمت بحله وهم الآن بلا معلمين.

سيدي الوزير سأتحديث بصراحة ولا أنتظر إجابة حقيقة صدقا قوموا بحل المشكل ومستعد لكل أشكال التعاون لتسهيل كل العقبات، لست هنا لكي أسمع كلاما صدقا قوموا بحل المشكل فهناك من ولد والآن يبلغ خمسة أو ست سنوات ولم يدرس العربية يوما هذه جريمة في حين أن الإمكانيات موجودة والعائق الذي كان موجودا تمت تنحيته وبممكننا أن نجلب لهم الفيزا وإذا كان هناك مشكلا أعمق مثل الراتب لا بأس أعرف أن هذه الأمور تتطلب وقتا ولكن الحالة طارئة وشكرا.

إجابة السيد وزير التربية

السيدة النائب الثاني لرئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للسيد وزير التربية تفضل.

السيد وزير التربية

شكرا السيد النائب على سؤالك، سؤالك لا يخص هامبورغ فحسب بل يخص سياسة الدولة بأكملها وسياسة وزارة التربية في التعامل مع تعليم اللغة العربية للجيلية التونسية بالخارج، سواء كان في ألمانيا أو إيطاليا أو في فرنسا أو في أماكن أخرى.

هذه العملية تخضع لمعايير وإجراءات معينة وخاصة التدقيق في اختيار المعلمين الذين سيقع إرسالهم للخارج. كيف يتم هذا التدقيق؟ يتم التدقيق بفتح مناظرة وهذه المناظرة تتم حسب أولوية أفضل المعلمين وبذلك نأخذ المجموعة التي اتفقنا عليها مع وزارة المالية. مثلا تحدد لنا وزارة المالية عشرين منصبا، العشرين معلم الذين تحصلوا على المراتب الأولى ويتم اختيار عشرين معلما عندما

نقول لهم بأن هناك خمسة معلمين عادوا ونحن في حاجة لخمس معلمين آخرين إلى آخره فهناك مفاوضات تحصل بين وزارة التربية وبين وزارة المالية بخصوص هذا الموضوع بالذات، الإشكال لا يكمن في اختيارهم والإشكال لا يتمثل في إرسالهم بل في تأجيرهم.

المشكل بالنسبة لهؤلاء المعلمين ليس بخصوص ألمانيا فقط فحتى فرنسا قد اتخذت نفس الموقف، فالأجر الذي نعطيه لهذا المعلم والذي يتم تسليمه له بالعملة الصعبة، عادة ما يكون حتى أقل بـ 20 أو 30 % من الأجر الأدنى للدولة الموجود فيها هذا المعلم وهذا بطبيعة الحال السيدة الرئيسة يخلق عادة سيئة جدا بالرغم من أن ذلك المعلم ستبقى أجرته جارية في تونس إلى جانب ما سيتقاضاه بالأورو في أوروبا وهنا أتحدث عن أوروبا، فيجد نفسه في وضع اجتماعي حرج جدا في هذه الدول الأوروبية وقد وصلتنا بخصوص هذا العديد والعديد من التشكيات وهذه الشكايات وصلتنا حتى من السلط نفسها.

وهنا أريد أن أفتح قوسا بخصوص هامبورغ، سيدي النائب ربما لديك يد طويلة وقوية في ألمانيا وتمكنت من أن تأتي لنا بالخمس visa إلى آخره، أقول إن معطياتنا تأتينا من وزارة الخارجية ومن قنصلياتنا، فهذه الحكاية التي رويها لا توجد أصلا، لماذا؟ لأنه عندما اتصلنا بمصالح visa في ألمانيا قالوا إما أن تعطوا حدًا أدنى يتجاوز على الأقل نسبة 10 % من الأجر الأدنى في ألمانيا وإما أنه لا يجب أن يتدخل لا نائب ولا قنصل ولا سفير ولا أي طرف آخر، لذلك فإن الموقف الألماني هو موقف صارم فبقدر ما وجدنا مع السفارة الفرنسية تفاهم بخصوص الأشخاص الذين تم إرسالهم هذه السنة إلى هناك بقدر أننا لم نجد حلا مع الألمانين، فحتى بتدخلك لم يقبلوا. فماذا فعلنا؟ لقد تحملت مسؤوليتي أنا السيد النائب وأعددت منذ ثلاثة أسابيع مشروع أمر أقترح فيه على السيد رئيس الحكومة وعلى السيد وزير المالية بأنه من هنا فصاعدا، خلال الدفعة القادمة والأشخاص الموجودين هناك بطبيعة الحال سيقع التطبيق عليهم، أنه في المستقبل لن يذهب معلم لألمانيا إلا إذا كان أجره يحترم تشريعات الدولة الموجود فيها، أي إذا كان ال SMIG في ألمانيا يقدر بـ 1800 أورو لا يستطيع المعلم التونسي وأنا أقول هذا وأنا أشعر بحرج وهذا يعتبر عيب علينا لأنه إذا كان لدي الإمكانيات لأعطي على الأقل للمعلم التونسي أجر مثل الأجر الذي يتقاضاه المعلم الألماني في ألمانيا، فلا يجب أن يذهب المعلم التونسي لألمانيا ويتسلم أقل من ذلك الأجر الأدنى التي حددته تشريعات تلك الدولة.

أبعد من هذا، مع الفرنسيين، جاءتني لجنة مكونة من برلمانيين فرنسيين خلال الأسبوع الفارط وكانوا مرفوقين بسفيرهم، أول موضوع تطرقت له هو هذا الموضوع، لدينا اتفاقية مع فرنسا تفرض عليها حتى وإن استطعنا أن نبعث بمعلمينا لفرنسا يجب أن تجد لهم أطرا داخل المؤسسات التربوية الفرنسية ليدرس فيها التلاميذ التونسيين اللغة العربية ولكنها لم توفر هذا وهناك لجنة مشتركة بين تونس وفرنسا ستجتمع إن شاء الله خلال الأسابيع القادمة لتحل هذه الإشكالية وتطبق هذه الاتفاقية مع الدولة الفرنسية، ولكن بالنسبة للمعلمين الذين يدرسون أبنائنا بالخارج فالمسألة ليست مسألة أشخاص أو أبطال أو تعطيك وتعطيتي، لا، هؤلاء لديهم موقفا رفضوا حلحلتهم ولو قليلا فيه ويمكنك أن تسأل حتى وزارة الخارجية عن التدخلات التي قمنا بها لإرسال المعلمين إلى ألمانيا وبلجيكا وفرنسا وإيطاليا لأنه لدينا جاليات كبيرة في هذه الدول.

إذن لا توجد أي إشكالية شخصية ولم نضيق أطفالنا بالخارج وإن شاء الله إذا مَر مشروع القانون هذا إن شاء الله سيقع حل هذا المشكل بصفة نهائية.

تعقيب السيد النائب

السيدة النائب الثاني لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا سيدي الوزير، التعقيب سيد ياسين.

السيد ياسين العياري

والله، دائما السيد الوزير مخيب للأمل.

سيدي الوزير سأفسر لك قليلا، ألمانيا ليست دولة فيدرالية وكل مقاطعة لديها l'accès de visa السيد الذي قلت أنني قد قابلته هو وزير خارجية المقاطعة وقد اتصل بي عدة مرات، لكن للأسف رئيس ديوانك لم يعد لي هل أعطيتي خمس سنوات ولم أعطيك الـ 5 visa، نحن لم نصل إلى هناك فالسيد ألح وأصر لأن لديه مشكل تطرف ديني في ألمانيا يعرف ما معنى أن التونسيين لا يدرسون، تقول أن الأمر سيخرج بعد ثلاثة أسابيع أو أربعة أشهر، منذ أربع سنوات لم يدرسوا العربية سيدي الوزير.

جزء كبير من جوابك تحدثت فيه عن فرنسا وهذا لم يكن جوهر سؤالي، لذلك السيد الوزير لا نريد تشخيص الأمور وكم أنا إيجابي معك وأريد حلحلة المشكل. لا سيدي الوزير، كانت هناك إمكانية لحل هذا المشكل أتريد أن أقول كلام لا أريد أن أذكره على شاشة التلفزة يمكنني أن أقول هذا الكلام، فقد اتصل بي السيد Débarron وقال لي اتصلت بي وزارتك وقنصليتك بعد أن أتيت ولكنني لا أثق فيهم وأنا لا أريد أن أتعامل معهم وأنت أتيت وفسرت لي الموضوع.

هناك شيء آخر سيدي الوزير، على عكس ما حصل مثلا مع السيد رئيس ديوانك فإن الجلسات مع الألمان تكون مكتوبة وهم يلتزمون بها لأن رئيس ديوانك جاءني والتزم لي ولكن بعد خمسة أيام اتصلت به لكنه لم يرد على مكالمتي أريد أن أقول بأن النائب عندما يتصل به لا يطلب منه أن يضع أمه أو أخته أو خالته ويطلب منه أن يعطيه أو أن يفعل له، ليس هذا، النائب عندما يتصل به تكون لديه قضية تهم 22 ألف تونسي لديهم مشكلا حقيقيا، لا يوجد مشكل في هذا فأنا أتفهم بأن لديك موقف سياسي وأنت مطالب بأن تجيبني لذلك رجاء نريد حل المشكل وأنا أمام التونسيين أطلب منك أن تمدني بالأسماء الخمس الذين رفضتم مدنا بهم ونحن لم نصل لأسماء الخمس أشخاص الذين نجحوا في المناظرة وأنا الله غالب اتضح أن لدي عنتريات وحكايات هكذا، يا سيدي هذا تحدي مفتوح أمام التونسيين قدم لي أسماء الأشخاص الذين ستبعث بهم لهمبورغ وهذا الكلام قلناه وأعدناه وقد ألححت فيه بدون أي عنتريات.

سيدي الوزير سأفتح فصل شخصي، يبدو أنهم " غلطوك" ولديك فكرة خاطئة اتجاهي، أنا شخص أمارس عملي بجدية ولدي من القدرة ومن الترفع أن أفصل بين الذاتي والموضوعي وأنا لم آتي إلى هنا لأقوم بعنتريات، أتيت لمجلس نواب الشعب لحل مشاكل الناس وأنا قادر أن أقدم موقفي من الشخص الذي أتعامل معه وأتعامل معه كمؤسسة.

هذا تعقيب وأنت قد أجبت لذلك يجب حل هذا المشكل لأنه من غير المعقول ومن غير المقبول أن يبقى التونسيين لا يدرسون اللغة العربية منذ سنوات والحل ممكن، قلت أن هناك هذا الأمر أتمنى أن يصدر مع أنني لا أصدق كثيرا هذه الحكومة وأنا أخاطبك كعضو حكومة ولكن ليس مشكل يا سيدي لذلك نريد منك أن تحل لنا هذا المشكل، في الانتظار هناك أشخاص نجحوا في المناظرة وقاموا بتكوين في اللغة الألمانية ويريدون أن يذهبوا لألمانيا ولكن ألمانيا لم تعطي لهم visa أنا أتعهد مرة أخرى بأنني سأخذهم بنفسني إلى رئيس المقاطعة ووزير خارجيتهم لحل هذا المشكل، بل أكثر من هذا فحتى وزير الخارجية قال نحن مستعدون لدعم تعليم اللغة العربية لأنه لدينا الثقة في المنهج التونسي وهذا المنهج يساعدنا والخطر أن أبنائنا يذهبون لدراسة اللغة العربية في مكان آخر لا نقدر على تحمله فنحن على استعداد للنظر في الموضوع في العمق وذكرت لك بأنه ذكر لي ذلك الكلام، أقسم لك بأنه قال لي فبعد أن تحدثت أنت في الموضوع أعادت مراسلتي القنصلية ووزارة التربية وأنا أخير التعامل معك لأنك جئتني وفسرت لي الموضوع وأردت بالفعل أن تحل هذا الموضوع في العمق.

إذن هذا ما لدي وأتمنى أن يقع حل المشكل في العمق ونحن مع كامل الاستعداد للتعاون لحل هذا المشكل فكما ذكرت عندما يكون الموضوع يخص أطفال تونسيين لا يعني أن هذا الموضوع يخص السياسة يمكنني القيام بالسياسة في أشياء أخرى وشكرا.

طرح السؤال الشفاهي الثالث

من قبل السيد ياسين العياري

السيدة النائب الثاني لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، السؤال الموالي السيد ياسين العياري لديه وقت جديد مخصص للسؤال الموالي، تفضل.

السيد ياسين العياري

شكرا السيدة الرئيسة،

مازال لدي سؤالين سأحاول إدماجهما في سؤال وحيد.

السؤال بخصوص عدم احترام قرارات قضائية، بيان جمعية القضاة الذي صدر في 7 ديسمبر 2018 والله هذا القرار في دولة أخرى سيزلزل الأرض زلزالا، يا رسول الله جمعية القضاة ماذا تقول على السيد وزير التربية والتعليم؟ جهل تقول عليه إنكار، تقول عليه مساس من استقلالية القضاء وتدخل في قراراته.

موضوع المعاهد النموذجية والقرارات القضائية ستحدث فيه زميلتي بعد ذلك السيدة سامية عبو لذلك سأحدث فقط في هذا المدخل لأنني قلت سأجمع العديد من الأسئلة في سؤال.

أريد الحديث بخصوص المرشدين التطبيقين، لنفسر كيف بدأت القصة في البداية، مناظرة، اليوم وزارة التربية 2018-2019 الدولة التونسية تجد نفسها عاجزة عن تنظيم مناظرة، يا رسول الله يخرج السيد الوزير ليقول أن فيها إخلالات وشبهات ووجدنا أنفسنا في حيرة للقيام بها ووصلت هذه الدولة إلى حد عجزها على تنظيم مناظرة، إذن عجزنا عن تنظيم مناظرة وبقينا في حلول ترقيعية، بالملفات ومناظرة أخرى لم نسمع بالإخلالات التي قام بها هل حوسب من قام بها وعرفناها حتى لا تتكرر مرة أخرى، هل هذه الشبهات تأكدت وذهبت للقضاء لم نسمع شيء وبقي أشخاص تعبوا